سر الخلود في الشريعة الإسلامية

للأستاذ محمود شلتوت

إنما شرعت الأديان لتصفية الأرواح ، وتخليص العقول من شوائب العقائد الفاسدة ، لتؤمن بالله خالق الكون ومدبره ، وتذعن لعظمته ، وتعترف بوحدانيته ، وتسلم من الخضوع والعبودية لكل ما سواه ، وتتبع هداه وتسلك صراطه السوى فلا تضل ولا تشق .

هذا هو الجوهر الذى قامت عليه سائر الأديان منذ عرفت الأرض هداية السماء ، وهذا هو « الإسلام » الذى دعا إليه جميع الأنبياء ، وهذا هو الوحى الذى أوحى به إلى محمد صلى الله عليه وسلم كما أوحى به إلى نوح والنبيين من بعده ، وهذه هى الوصية التى «وصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب : يابنى إن الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون » .

تختلف الشرائع وراء هذا الجوهر فى التفاصيل : فصور العبادات ليست واحدة ، وأنواع التكاليف متعددة ، ودرجات التثقيل أو التخفيف متفاوتة ، كل ذلك باختلاف الأمم والأحوال والأزمان « لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ، ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليبلوكم فيما آتاكم » .

وقد قضت حكمة الله أن يظل هذا التدرج بالناس عصراً بعد عصر ، ورسالة بعد رسالة ، حتى تصل البشرية إلى مرتبة من النضوج الفكرى والسمو العقلى ، تتهيأ معه لاستقبال شريعة كاملة باقية ، لا تنسخ بغيرها ، ولا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها ، فكان ذلك فى عصر محمد صلى الله عليه وسلم : اصطفاه الله لهذه الرسالة الكبرى بعد أن دعاه ورباه وصنعه على عينه ، ثم انتزعه من بيئة الشرك والوثنية والكبر والمنجهية والثبات على الباطل الموروث إلى بيئة أخرى فيها صلاحية ولها استعداد لقبول دعوة الحق ، فهاجر إليها مع صفوة من أهل الإيمان الراسخ ، والولاء الثابت ، يحبون الله ورسوله حباً لا تشوبه شائبة من أغراض هذه الدنيا ، ويتسابقون إلى السمع والطاعة مخلصين راضين .

فى هذا الجو الملائم ، وبين الأنصار والمهاجرين ، أخذ الوحى ينزل على محمد صلى الله عليه وسلم بتفاصيل هذه الشريعة فى العبادات والمعاملات والأخلاق ، وأخذت جماعة المسلمين تتركز ويتكون قانونها العام ، واستمر ذلك بالتدريج مدى عشرة أعوام هى حياة النبى صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة ، حتى أصبح العالم أمام دولة ناشئة قوية لها أحكامها الشاملة ، ومبادئها القوية فى كل شأن من شئون الحياة من بيع وشراء ، ونكاح وطلاق ، وميراث وهبة ووصية ، وزكاة وصدقة ، وقضاء وعقوبات وحرب وسلم وغير ذلك .

يومئذ أعلن القرآن فى وضوح أن هذا الدين قد كمل كمالاً مطلقاً ، وأن نعمة الله به قد تمت ، وأنه قد ارتضاه لعباده فلا

وغير الإسلامية من روحه القوية فينفعها وينفع البشر كافة من طريق نفعها

وقد شوهد أثر هذا الزعيم حين وجد ، فإذا هو أثر عظيم قلما يشبهه أثر الزعماء المصلحين فى الأمم الحديثة ، فكان جمال الدين الأفغانى باعثا لنهضات الإصلاح فى الهند وإيران ومصر وتركيا وسائر الأقطار الإسلامية ، وقد يخلفه زعيم مثله فيقترب الأمل الذى استبعده الدكتور براون لأنه لم ينظر إليه بعين المسلم الذى يستمد العزيمة من هذه الآمال

ومما لا شك فيه أن الإسلام اليوم قوة مانعة لكثير من الشرور التى تهب على الناس كافة من قبل المذاهب الهدامة التى تبنى على أساس المادية العمياء ، وفى وسع هذه القوة المانعة أن تنطلق فى سبيل الإصلاح قوة روحانية دافعة إلى الخير العميم ، إذا قيض لها الزعيم العظيم

عباس محمود العقاد

يقبل منهم سواه « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي، ورضيت لكم الإسلام دينا » ؛ « ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين » .

بهذا تقرر ، وأصبح من العقائد الإسلامية ، أن هذا الدين خالد ، وأنه بعقيدته وشريعته طريق الصلاح والنجاة للناس في دنياهم وأخراهم ، وأن العالم مهما طال به الزمن وامتدت به الحياة لايحتاج في صلاحه إلى شيء وراء الاستظلال بظل هذا الدين ، والعمل بعبادئه ، ومن هنا استقرفي الأذهان أن شريعة الإسلام صالحة لكل زمان ومكان .

ولكن ما سر هـذه الصلاحية التي استحقت بها شريعة الإسلام أن تكون هي الشريعة الخالدة ؟ وهل في استطاعة الباحث أن يثبت ذلك في صورة علمية واضحة يستوي في النظر إليها جميع الناظرين ؟

ذلك ما نريد في هذا المقال :

* * *

ليس على الباحث أن يستقصي جميع الأحكام التي جاءت بها الشريعة المحمدية حكما حكما ، ويتتبع ذلك في كل جزئية من الجزئيات ، ليختبر مبدأ الصلاحية ويعرف مداه ، فإن هذا شيء يطول ولا يكاد يقف عند حد .

ولكن حسبه أن ينظر إلى مبدأ واحد هو المحور الذي تدور عليه سائر الأحكام مهما تعددت وتنوعت ، وبيان ذلك : أن من يتأمل حالة العالم في عصوره المتعاقبة وأطواره المتتابعة يعرف حق المعرفة أنه كان يتردد بين طرفين من إفراط وتفريط ، وكان ذلك شأنه في كل شيء : في العقائد ، في الأخلاق ، في صلة الإنسان بالحياة ، في علاقة الفرد بالمجتمع ، في علاقة الأمم بعضها ببعض ، في طريقة التشريع ، إلى غير ذلك من سائر الشئون ، وقد جاء الإسلام فأدرك أن العالم لا يصلح بواحدة من هاتين الخطتين ، وأنهما منافيتان للفطرة الإنسانية والطبيعة البشرية ، منافيتان لسنن الاجتماع التي تقضي بالوقوف عند الحد الوسط في كل شيء لضمان البقاء والصلاح ، وعدم التعرض للانحلال والفساد . أدرك الإسلام ذلك فجاءت شريعته وسطا لا إفراط فيها ولا تفريط ، ووقعت أحكامها ومبادئها مهما تنوعت وتشعبت في هذه الدائرة التي رسمها كتاب الله عز وجل « وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس » ، « وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله » :

هي في العقيدة وسط بين الذين ينكرون الإله ، ويزعمون أن هـذه الحياة الدنيا ليست إلا وليدة المصادفات والتفاعلات المادية « إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدهر » وبين الذين يقولون بالتعدد ، ويتخذون مع الله أندادا : تقرر في صراحة وجلاء أن الله إله واحد ، وأنه المعبود الذي لا يعبد سواه « قل هو الله أحد . الله الصمد . لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد » ، « وقال الله : لا تتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله واحد فإياي فارهبون » ، « قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين » .

وهي في الأخلاق وسط بين الذين يتحللون من كل الفضائل وبين الذين يشتطون في تصور الفضيلة والتزام طرف التشديد فيها : تقرر أن الفضيلة وسط بين رذيلتين : لا جبن ولا تهور ، لا بخل ولا تبـــذير ، لا استكبار ولا استخذاء ، لا جزع ولا استكانة . وأساس ذلك كله قوله تعالى : « ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا » « والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما » .

وهي في صلة الانسان بالحياة وسط بين المادية البحت ، التي لا تعرف شيئا وراء ما يقع عليه الحس من طعام وشراب ولذات وشهوات وغلبة وبطش وجمع للأموال وتكاثر وتفاخر ، وبين الروحية البحت التي تزهد في الحياة وتعرض عنها إعراضا تاما ، فلا زواج ولا سعي ولا عمل ، ولكن تبتل مطلق وإهمال للأسباب ! يقرر الاسلام في ذلك الوسط أيضا فيقول « وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا » ، « فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله » ، « قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق » .

وهي في طريقة التشريع ووضع قوانين الحياة وسط : لم تدع الناس يشرعون لأنفسهم في كل شيء ، ولم تقيدهم بتشريع من عندها في كل شيء بل نصت وفوضت : نصت فيما لا تستقل العقول بأدراكه ، كالعبادات زمانا ومكانا وكيفية ونحو ذلك ، وفيما لا تختلف المصلحة فيه باختلاف الأزمنة والأمكنة والأشخاص ، كالمواريث وأصول المعاملات من بيع وشراء وتحريم لأكل أموال الناس بالباطل ونحو ذلك ، وفوضت فيما يدرك

العقل الخير فيه وتختلف المصلحة فيه بتغير الأزمنة والأمكنة والأشخاص ، ومن هنا وجد الاجتهاد وكان ركنا من أركان الشريعة الاسلامية حفظ الله به للعقل الانسانى كرامته .

وهى فى تحديد علاقة الفرد بالجماعة وسط أيضا : لم يترك الفرد طليقا يفعل ما يشاء ويترك ما يشاء ولم تدعه كالوحش فى الفلاة يجرى ويمرح ويعبث ويفترس ما يقدر عليه ، ويتحكم فيه الأقوى منه ، ولم تلغ شخصه ، وتنس استقلاله ، وتضيعه فى غمار الجماعة لا يعمل إلا لها ، ولا يفكر إلا فيها ، ولا يعرف لنفسه وجوداً غير وجودها ، كأنه جزء من آلة يتحرك بحركتها ويسكن بسكونها ، ولكنها اعتبرته ذا شخصية مستقلة ، وفى الوقت نفسه اعتبرته لبنة فى بناء المجتمع ، فأثبتت له ، بالاعتبار الأول ، حق الملكية لماله ودمه والهيمنة على نفسه وولده ، ومنحته فى هذه الدائرة حق التصرف بما يراه خيراً له وسبيلا لسعادته فى حياته ، وأوجبت عليه بالاعتبار الثانى ، حقا فى نفسه بالخروج للغزو والجهاد فى سبيل رد العدوان عن الوطن ، وحقا فى ماله بالبذل والانفاق فى سبيل الله ، وأوجبت عليه إرشاد الأمة وأمرها بالمعروف ونهيها عن المنكر ، وأوجبت عليه أن يعمل لإنجاب النسل الصالح وتكثير سواد الأمة به فيختار الولود ذات الدين والخلق ، لتقوى بذلك الأمة ويعلو شأنها

وفى مقابل هذه الحقوق التى قررتها الشريعة على الفرد للجماعة ، أوجبت على الجماعة للفرد حقوقا لاسعادة إلا بها : كفلت له حفظ دمه وماله وعرضه ، وشرعت لحمايته حق القصاص وحق الحد والتعزير ، وجعلت له حقا فى أن تعينه بمالها إذا افتقر ، وبذلك تبادل الفرد مع المجتمع الحقوق والواجبات ، وجعلت سعادة الحياة منوطة بالتعادل بين الجانبين ، وعدم طغيان أحدهما على الآخر : فلو ضن الفرد بنفسه أو ماله أو لسانه على المجتمع ساءت حالته وأدركه الضعف والانحلال ، ولو ضن المجتمع بقوته على الفرد فلم يكفل له سعادته ، ولم يحفظه فى ماله ونفسه وعرضه ، ولم يعنه فى حال فقره أضعفه وعرّضه للهلاك ، وبهذا وذاك تصبح الحياة عبئا ثقيلا لا يحتمل ، بل جحيما لا يطاق !

وكذلك كان شأن الشريعة الإسلامية فى تحديد علاقة الأمة بغيرها من الأمم : لم ترض للمسلمين بحياة الضعف والذلة وأن يكونوا عزلا من القوة ينتظرون حطهم ، ويترقبون مصيرهم ، وما تقرره الأمم الأخرى فى شأنهم ، ولم ترض لهم كذلك بحياة الظلم والاستبداد والفتك بالضعفاء والاعتداء على الآمنين فى أوطانهم وأموالهم ، ولكنها أمرت المسلمين بالاستعداد والتقوّى بالعدد والعدة « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم » وأمرتهم أن يدعوا إلى الله بالحجة والبرهان لا بالألجاء والقهر « لا إكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغى » « أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين »

ونظرت الى الحرب وأسبابها الداعية اليها والمفضية إلى شب نيرانها نظرة تتفق وغايتها من الصلاح العام والمساواة بين الناس والسير فيهم على سنن العدل والرحمة ، فحصرت أسبابها فى دائرة معقولة تتناسب مع كونها ضرورة من الضرورات : دفع الظلم والعدوان ، وإقرار حرية التدين ، والدفاع عن الأوطان ، وإن القرآن الكريم ليرشد إلى ذلك فى عدة مواضع إذ يقول :

« وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين » « وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة واعلموا أن الله مع المتقين » « أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير . الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله »

وأساس الدستور العام فى ذلك هو قوله تعالى « إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم فى الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ، ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون »

وقد أباحت الشريعة الإسلامية أن ينشئوا ماشاءوا من العلاقات بينهم وبين الذين لم يعتدوا عليهم فى الدين أو الوطن من كل ما يرونه عونا لهم على حياتهم فى شئون التجارة والصناعة والعلم والسياسة والثقافة ، بنظمون ذلك كله على الوجه الذى يتبين صلاحه ، والذى تقضى به سنن الاجتماع والفطرة ، والذى لايتعارض مع دستورهم الخاص ، وقد أجازت الشريعة أن تصل هذه العلاقات إلى حد البر بهم والإحسان اليهم

وأساس الدستور العام فى ذلك هو قوله تعالى « لاينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ، ولم يخرجوكم من دياركم أن